

## تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

### أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير استجابة للطلب الوارد في الرسالة المؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ الموجهة من رئيس مجلس الأمن (S/2007/754)، التي طلب فيها مجلس الأمن إلى أن أقدم تقريرا عن تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا كل ستة أشهر. ويغطي التقرير الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. ويركز على التطورات السياسية التي شهدتها بلدان محددة داخل المنطقة دون الإقليمية، والمسائل العابرة للحدود والمسائل الشاملة في غرب أفريقيا وعلى الأنشطة التي اضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وكذلك المجتمع المدني والمنظمات الدولية الأخرى.

### ثانيا - التطورات السياسية التي شهدتها بلدان محددة والمساعدات الحميدة التي بذلها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل عدد من بلدان غرب أفريقيا متأثرا بالأزمات السياسية الناجمة عن عمليات انتخابية معيبة أو مطعون فيها أو تغييرات غير دستورية في الحكم أو تهديدات أخرى للشرعية الدستورية والحوكمة. ففي كوت ديفوار، عطلت ادعاءات الغش في عملية تسجيل الناخبين والمنازعات حول وضع قائمة الناخبين في صيغتها النهائية العملية الانتخابية وأثارت الشكوك حول آفاق حل الأزمة في الوقت المناسب وبفعالية. كما شكلت تغييرات الحكم غير الدستورية والتهديدات للعمليات الديمقراطية التي حدثت في أجزاء من المنطقة دون الإقليمية تهديدات كبيرة لاستقرار المنطقة دون الإقليمية سياسيا واجتماعيا واقتصاديا. وفي نيجيريا، تجرى إصلاحات دستورية وانتخابية استعدادا لإجراء الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١١.

٣ - وبالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، ظل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، بقيادة ممثلي الخاص، يعمل بنشاط في غينيا والنيجر تشجيعا للعودة إلى النظام الدستوري. كما تعاون المكتب مع فريق الأمم المتحدة القطري في لومي ووسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعني بتوغو، ورئيس بور كينا فاسو كومباوري، لكفالة إجراء الانتخابات الرئاسية في ٤ آذار/مارس ٢٠١٠ على النحو المقرر وفي بيئة آمنة. وبتعاون وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، يتابع المكتب أيضا التطورات في بنن استعدادا لإجراء الانتخابات في آذار/مارس ٢٠١١.

#### غينيا

٤ - تطورت الحالة في غينيا بشكل إيجابي بعد إعلان واغادوغو المشترك المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير، الذي نص على أن يكون الفريق أول سيكوبا كوناتي رئيسا مؤقتا للدولة خلال فترة انتقالية مدتها ستة أشهر. وأنشئت بحلول ١٥ آذار/مارس ٢٠١٠ جميع المؤسسات الانتقالية، بما في ذلك حكومة الوحدة الوطنية برئاسة رئيس للوزراء وكُلفت بالتحضير للانتخابات الرئاسية، ومجلس وطني انتقالي يضطلع بالمسؤولية عن تنقيح الدستور وقانون الانتخابات. وأصدر الفريق أول كوناتي مرسوما مؤرخا ٦ أيار/مايو يؤكد تاريخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠ المقترح من اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة لإجراء الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية. كما أعلن عن ضرورة مشاركة الغينيين في الشتات في الانتخابات. وأصدر الدستور المنقح وقانون الانتخابات الجديد بمرسومين مؤرخين ٧ و ٢٤ أيار/مايو على التوالي، وبذلك اكتمل الإطار القانوني للانتخابات. وفي ٢٤ أيار/مايو، نشرت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة قائمة المرشحين المؤهلين. وأعلن عن أن ٢٤ من أصل ٤٢ مرشحا مؤهلون للتنافس في الانتخابات الرئاسية. وفي ١٨ أيار/مايو، أنشئت بمرسوم قوة خاصة تتألف من ١٦ ٠٠٠ عنصر من عناصر الشرطة الوطنية والدرك الوطني لتوفير الأمن خلال الانتخابات.

٥ - ورغم هذه التطورات الإيجابية، لا يزال هناك عدد من التحديات، بما في ذلك مسائل قانونية ولوجستية متعلقة بقائمة الناخبين، والمشقة الاجتماعية الاقتصادية واحتمال وقوع اضطرابات في المستقبل. وهذه علاوة على القيود المالية التي حدّت من قدرة الحكومة على توفير الخدمات الأساسية للسكان وتلبية مطالب الجيش. وإلى جانب احتمال عدم الاستقرار الاجتماعي الناجم عن الإضرابات المتكررة التي تقوم بها مختلف قطاعات الاقتصاد، كان هناك أيضا قلق كبير إزاء الاضطرابات المتكررة في منطقة غينيا فوريستير، حيث ما زالت جماعات مستاءة تدعو إلى عودة النقيب داديس كامارا.

٦ - وشجعت الدورة العادية السابعة والثلاثون لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق الاتصال الدولي المعني بغينيا التي عقدت أربع اجتماعات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، الجهات المعنية الغينية على مواصلة تنفيذ العملية الانتقالية ودعت إلى تقديم المساعدة الدولية لتحقيق استقرار الحالة السياسية والاجتماعية - الاقتصادية. وحث الغينيين أيضا على كفالة إخضاع المسؤولين عن مذبحه ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ للمساءلة عن أفعالهم، والضغط على المسؤولين المستهدفين للتقيد بالتزاماتهم بعدم الترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة. ودعت كذلك إلى إجراء استعراض للجزاءات الإقليمية (الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي) والدولية. وأوعزت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بوجه خاص إلى رئيس لجنتها أن يضع قائمة منقحة تستهدف فقط الأشخاص الذين تبين أنهم تورطوا مباشرة في المذبحة، أو يعوقون تنفيذ إعلان واغادوغو.

٧ - وفي جميع اجتماعات فريق الاتصال الدولي المعني بغينيا، أبرز ممثلي الخاص ضرورة زيادة مشاركة المجتمع الدولي، ولا سيما في المرحلة الانتقالية المتبقية ولكن الحاسمة، لكفالة ألا تعطل التوترات الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية مرور العملية الانتقالية في سلام وبالتالي ألا تعرض للخطر العودة إلى النظام الدستوري. وحددت فئتين من التحديات التي تواجه غينيا، وأولويات الأجل القصير التي ينبغي معالجتها قبل الانتخابات وخلالها، والمسائل ذات الطابع الهيكلي التي تستلزم تخطيطا وتمويلا في الأجل الطويل. فبالنسبة للفئة الأولى، ثمة حاجة إلى مشاريع الأثر السريع مثل تدابير بناء الثقة الرامية إلى طمأنة القوات المسلحة بأن المراعاة الواجبة تولى إلى مطالبهم، وبالتالي منع المسائل المتصلة بإصلاح قطاع الأمن من أن تصبح عاملا من عوامل زعزعة الاستقرار. ومن المتوقع أن تبدأ معالجة الفئة الثانية مباشرة بعد الانتخابات بمساعدة إنمائية طويلة الأجل من شركاء غينيا الثنائيين والمتعددي الأطراف.

٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركز المكتب كثيرا على أهمية تحقيق الاستقرار في غينيا وآثاره على غرب أفريقيا، ولا سيما دول اتحاد نهر مانو. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، اضطلع ممثلي الخاص بمهمة القيام ببعثة مشتركة إلى واغادوغو مع نظرائه من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، أقنعوا خلالها النقيب داديس كامارا بعدم العودة إلى غينيا، وبالتالي إتاحة تنفيذ إعلان واغادوغو المشترك بصورة سلسة. غير أنه عند انعقاد اجتماع فريق الاتصال الدولي المعني بغينيا في مطلع نيسان/أبريل، ظهرت صعوبات في شكل توتر بين رئيس الوزراء ورئيس المجلس الوطني الانتقالي حول اعتماد الدستور وتاريخ الانتخابات الرئاسية، مما هدد بتقويض العملية الانتقالية برمتها. ولتذليل هذه الصعوبات، زار ممثلي الخاص كوناكري في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠ لإجراء محادثات

موسعة مع رئيس الوزراء ورئيس المجلس الوطني الانتقالي. وشارك لاحقاً في بعثة مشتركة بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلى كوناكري يومي ٢٩ و ٣٠ نيسان/أبريل، في محاولة لإزالة العقبات مسبقاً من طريق إجراء الانتخابات الرئاسية. وإلى جانب ممثل الاتحاد الأفريقي، اغتنم مناسبة مراسم تقديم التقرير المشترك للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المتعلق بتقييم القطاع الأمني لغينيا في ٤ أيار/مايو، لإعادة النظر في المسألة مع الفريق أول كوناقي بحضور رئيس الوزراء والأمين العام للرئاسة. وكنتيحة لذلك، أفضى اجتماع استشاري عقد في ٥ أيار/مايو بمشاركة جميع الجهات المعنية إلى اعتماد المجلس الوطني الانتقالي مشروع الدستور بتوافق الآراء. ومهد هذا الطريق للمرسومين اللذين يعلنان الدستور والقانون الانتخابي الجديد اللذين وقعا في ٧ و ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٠ على التوالي. ومنذ ذلك الحين وممثلي الخاص يرصد الحالة بالاتصال مع الجهات المعنية. وبدعم من مكتب دعم بناء السلام، جرى إيفاد مستشار سياسي كبير إلى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا لمساعدة ممثلي الخاص فيما يتعلق بالحالة الآخذة في التطور في غينيا. وساعدت الجهود التي بذلها ممثلي الخاص، بالتنسيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، في الخروج من مأزق كان سيؤدي إلى تأجيل الانتخابات الرئاسية.

٩ - وعقدت حكومة غينيا يومي ٢٤ و ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥ حلقة عمل عن الأمن خلال الانتخابات في كوناكري بدعم من المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وناقش الاجتماع الخطة الوطنية لغينيا لتوفير الأمن خلال الانتخابات الرئاسية وانتهى بمجموعة من التوصيات العملية المتعلقة بتنفيذ تلك الخطة. وفي ٩ نيسان/أبريل، اجتمع ممثلي الخاص بزعيميات منظمات المجتمع المدني الرئيسية في غينيا ومن منطقة اتحاد نهر مانو لتشجيعهن على مواصلة أداء دور إيجابي دعماً للعملية الانتقالية ولتعزيز إجراء انتخابات خالية من العنف. وكمتابعة لهذا الاجتماع، يرصد المكتب عن كثب مشاركة المرأة في العملية الانتقالية.

## النيجر

١٠ - في بداية الفترة المشمولة بالتقرير، شهدت النيجر تراجعاً خطيراً في ما حققته من إنجازات ديمقراطية منذ عام ١٩٩٩. فقد عرفت البلاد مرحلة مضطربة في أعقاب قرار الرئيس تانغا المثير للجدل والقاضي بتعديل الدستور وتنظيم استفتاء أسفر عن قيام الجمهورية السادسة. وقد رفضت هذه الإجراءات المعارضة وجزء كبير من السكان. وأهم الحوار بين الأطراف النيجرية، الذي بدأ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لأن إصرار الرئيس تانغا الإبقاء على الجمهورية السادسة

لا يمكن أن يتوافق مع مطالبة المعارضة بالعودة إلى الجمهورية الخامسة ودستور عام ١٩٩٩ كشرط أساسي للمفاوضات. وفي ١٨ شباط/فبراير، أزيح الرئيس تانغا عن الحكم في انقلاب عسكري. واستحوذ على زمام الأمور في البلاد المجلس الأعلى لإعادة إرساء الديمقراطية، مُعلنًا أن هدفه هما استعادة الحكم الديمقراطي وتحقيق المصالحة بين أفراد شعب النيجر. ومع أن الانقلاب لقي بصفة عامة ترحيباً لدى السكان باعتباره خطوة إيجابية نحو استعادة سيادة القانون، فإن المجتمع الدولي لا يزال يعتبره استيلاء غير دستوري على السلطة.

١١ - وكنتيجة للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي منذ ١٨ شباط/فبراير، بما فيها تلك التي تبذلها الأمم المتحدة بصفة عامة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بوجه خاص، أحرزت السلطات الانتقالية تقدماً كبيراً في الجهود المبذولة لإعادة البلاد إلى الشرعية الدستورية. وفي ٢١ شباط/فبراير، سافر ممثلي الخاص في بعثة مشتركة إلى نيامي مع رئيس اللجنة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن لتقييم نوايا السلطات الجديدة، وتشجيع العودة السريعة إلى النظام الدستوري، واستكشاف المجالات التي يمكن فيها دعم عملية الانتقال مع أصحاب المصلحة الرئيسيين وممثلي المجتمع الدولي. وشجعت البعثة المجلس الأعلى لإعادة إرساء الديمقراطية على اختيار أقصر فترة انتقالية ممكنة مع التركيز على تهئية الظروف لإجراء انتخابات حرة وشفافة، إذ أن أي فترة انتقالية مطولة من أجل أهداف طويلة الأجل يمكن أن يزيد من زعزعة استقرار الوضع واستمرار الحرمان من المساعدات الدولية التي تشتد الحاجة إليها. ونصح ممثلي الخاص السلطات الجديدة على وجه الخصوص بالاعتراف بوجود أزمة الغذاء وإبداء تعاونها التام والشفاف مع المجتمع الدولي في التصدي لهذا الوضع. واقترح أيضاً أن ينظر المجلس الأعلى لإعادة إرساء الديمقراطية في إعلان التزامه رسمياً بعدم الترشح للانتخابات إذ أن من شأن ذلك تعزيز أساس التعاون الدولي. وفي ١٢ آذار/مارس، وقّع رئيس المجلس الأعلى مرسوماً يكرر تأكيد تلك النقطة ويعلنها رسمياً. وأنشئت منذ ذلك الحين جميع المؤسسات الانتقالية. فقد كُلف المجلس الاستشاري الوطني بتقديم توصيات تشمل، في جملة أمور، برنامج الفترة الانتقالية ومدتها. وعُهد إلى اللجنة الفنية المعنية بالقوانين الأساسية بمهمة مراجعة الدستور، وكُلف المرصد الوطني للديمقراطية وحقوق الإنسان بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والإشراف على التحقيق في مجال حقوق الإنسان.

١٢ - وفي ١٥ نيسان/أبريل، عاد ممثلي الخاص إلى نيامي من أجل تقييم التقدم المحرز منذ زيارته الأخيرة. وأشار على السلطات الانتقالية، ولا سيما رئيس المجلس الاستشاري الوطني ورئيس المجلس الأعلى لإعادة إرساء الديمقراطية، بأن تقرر اختيار أقصر فترة انتقالية ممكنة لاستعادة الحكم الدستوري والسماح للمجتمع الدولي بتقديم دعم مستمر وكامل. وفي

٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠، اقترح المجلس الاستشاري الوطني جدولاً زمنياً لفترة انتقالية تُتّوج بحفل أداء الرئيس المنتخب اليمين في ١ آذار/مارس ٢٠١١. وفي ٥ أيار/مايو، أكد المجلس الأعلى لإعادة إرساء الديمقراطية الفترة الانتقالية ومدتها سنة واحدة كما اقترحها المجلس الاستشاري الوطني، على أن يُتبع في ذلك التسلسل المنقّح التالي: (أ) الاستفتاء، (ب) الانتخابات المحلية، (ج) الانتخابات التشريعية، (د) الانتخابات الرئاسية. وبناء على ذلك، صدر القانون الانتخابي الجديد بموجب مرسوم في ٢٧ أيار/مايو، وعُين رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. ومن المقرر إجراء استفتاء على الدستور المعدّل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

١٣ - وعلى الرغم من هذه التطورات المشجّعة، لا تزال النيجر تواجه تحديات اجتماعية - اقتصادية وإنسانية خطيرة. فانعدام القدرة المالية على توفير الخدمات الأساسية للسكان وأزمة الغذاء المتنامية، وهما أمران اعترفت بهما الحكومة العسكرية، لا يزالان يشكلان عاملين محتملين لزعزعة الاستقرار الاجتماعي الذي يمثل بدوره خطراً كبيراً على عملية الانتقال. وشدّدت السلطات على أن نجاح الفترة الانتقالية سيتوقف إلى حد كبير على قدرة الحكومة على ضمان الاستقرار الاجتماعي من خلال توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. ودعت إلى تدخل الأمم المتحدة دعماً لمنع انعدام الاستقرار الاجتماعي في البلد.

### توغو

١٤ - جرت الانتخابات الرئاسية في توغو في ٤ آذار/مارس وسط تزايد التوتر بين الحزب الحاكم، تجمع شعب توغو، وأحزاب المعارضة، ولا سيما اتحاد قوى التغيير بسبب جوانب مختلفة من العملية الانتخابية، على النحو المبين في تقريره السابق. ومع أن التصويت جرى في جو سلمي، فقد قوبلت باعتراض شديد النتائج التي أعلنتها المحكمة الدستورية في ٦ آذار/مارس والتي أعلنت فيها فوز الرئيس الحالي، فور غناسينغي، بنسبة ٦٠,٩٢ في المائة من الأصوات. ورفضت أحزاب المعارضة، المجتمعّة في ائتلاف، هو الجبهة الجمهورية لتداول السلطة والتغيير، هذه النتائج وبدأت سلسلة من المظاهرات لطلب الاعتراف بما تدعي أنه انتصار واضح لمرشح اتحاد قوى التغيير، جان - بيير فابر. وعلى الرغم من هذه المظاهرات، نُصب الرئيس غناسينغي لولاية ثانية في ٣ أيار/مايو ٢٠١٠. وفي ٧ أيار/مايو، أُعيد تعيين جيلبير هونغبو رئيساً للوزراء وكُلف بمهمة رئيسية هي تشكيل حكومة وحدة وطنية تشارك فيها المعارضة. وتوجت المفاوضات بين الحزب الحاكم واتحاد قوى التغيير باتفاق مع رئيس الاتحاد، جيلكريست أولمبيو، من أجل مشاركة ٧ أعضاء من الاتحاد في الحكومة الجديدة التي تشكلت في ٢٨ أيار/مايو. وأدى ذلك إلى حدوث انقسام داخل اتحاد قوى التغيير، إذ رفض

بعض أعضائه، ومن بينهم مرشح الرئاسة، الاقتراح الداعي إلى الانضمام إلى حكومة وحدة وطنية.

١٥ - وفي إطار التحضير للانتخابات الرئاسية المختلف عليها ليوم ٤ آذار/مارس، راقب المكتب عن كثب الوضع السياسي والأمني في البلاد وأجرى ممثلي الخاص اتصالات وثيقة مع ميسر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الرئيس كومباوري رئيس بوركينا فاسو، والأطراف الوطنية المعنية، للمساعدة على تهيئة الظروف المؤاتية لإجراء انتخابات ذات مصداقية وسلمية. وفي ٥ و ٦ كانون الثاني/يناير، قام ممثلي الخاص ورئيس اللجنة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بزيارة مشتركة إلى لومي لتبادل الآراء مع الجهات الوطنية والدولية المعنية بشأن الوضع السائد قبل الانتخابات وإنشاء آلية وطنية للحوار لحل الخلافات المحيطة بالعملية الانتخابية. وكمتابعة لتلك الزيارة ولبعثة تقييم الاحتياجات التي جرت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، تم إيفاد بعثة مشتركة بين المكتب وإدارة الشؤون السياسية إلى لومي في الفترة من ٣ إلى ٩ شباط/فبراير ٢٠١٠، بالتشاور مع المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري، لرصد التقدم المحرز في التحضير للانتخابات وللتعبير عن التزام الأمم المتحدة المتواصل بمساعدة توغو على إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية. وفي أعقاب الانتخابات التي جرت في آذار/مارس ٢٠١٠، وبغية الحد من مخاطر التوتر في الانتخابات المقبلة، تجرى حالياً مناقشات بين المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري والإدارات والوكالات المختصة التابعة للأمم المتحدة لوضع استراتيجية شاملة لدعم برنامج توغو المتعلق بتوطيد السلام وإرساء الديمقراطية. وسيظل المكتب يتابع عن كثب التطورات المستجدة بعد الانتخابات، وخاصة في ما يتعلق بمشاركة المعارضة في الحكومة والجهود المبذولة لتعزيز المصالحة الوطنية.

## بنن

١٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لوحظت أجواء التوتر في بنن، حيث تستعد البلاد لإجراء الانتخابات العامة المقررة في آذار/مارس ٢٠١١. وتمحور النقاش السياسي حول الجدل الدائر بشأن استخدام قائمة الناخبين الدائمة المحوسبة في انتخابات عام ٢٠١١. وعلى الرغم من اتفاق الحكومة مع المعارضة على الحاجة إلى هذه القائمة، فإنهما يختلفان في الرأي بشأن الجدول الزمني لانتهاء من عملية تسجيل الناخبين. فالحكومة تريد أن يكون هذا النظام جاهزاً لانتخابات عام ٢٠١١ الرئاسية والبرلمانية، في حين أن المعارضة تصر على أن هناك حاجة إلى مزيد من الوقت لضمان مصداقية القائمة المحوسبة، ولذلك ينبغي استخدام قائمة الناخبين القديمة المحررة باليد من أجل الانتخابات المقبلة.

## ثالثاً - التطورات والاتجاهات في المسائل العابرة للحدود والمسائل الشاملة لعدة قطاعات

### ألف - العوامل الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية

١٧ - على الرغم من معدلات النمو الاقتصادي التي تبعث على التفاؤل، فإن معظم السكان في غرب أفريقيا لا يزالون يشعرون شعوراً عميقاً بالآثار الضارة المترتبة على تباطؤ الاقتصاد العالمي. فبعد فترة من التراجع جراء الركود المالي والاقتصادي العالمي، أخذت اقتصادات غرب أفريقيا تتحسن الآن، كما يتضح من معدل النمو في هذه المنطقة دون الإقليمية الذي يتوقع أن يصل إلى ٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٠ مقابل ٤,٤ في المائة في عام ٢٠٠٩. ويتوقف استمرار هذا الاتجاه المبشر بالخير على وتيرة الانتعاش الاقتصادي العالمي، وكذلك على استدامة تدفق الإيرادات الآتية من الموارد الطبيعية والمنتجات الزراعية والسياحة وتحويلات العاملين فيما وراء البحار والمساعدات الدولية. غير أن فوائد تحسّن الوضع الاقتصادي لم تصل بعد إلى أغلبية السكان في المنطقة. وفي هذا الصدد، لا بد من اتخاذ تدابير لتقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتحسين نظام الإدارة العامة من أجل تسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز الترابط الاجتماعي وتوطيد السلام. وفي ما يتعلق بالهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، وهو القضاء على الفقر المدقع والجوع، يسير نصف البلدان في المنطقة على الطريق المؤدي لتحقيقه، ستة منها من المنجزين المبكرين، في حين أن اثنين حاداً عن الطريق الصحيح وتراجع ستة بلدان فعلياً، كما هو مبين في الإصدار الأخير من تقرير التوقعات الاقتصادية لأفريقيا الذي أعده مصرف التنمية الأفريقي.

١٨ - وأدت الأمطار المتقطعة في عام ٢٠٠٩ إلى حالات نقص حاد في المراعي والمياه وإلى شح في المحاصيل في بداية عام ٢٠١٠ في عدد من بلدان غرب أفريقيا. وأسهمت هذه العوامل في تدهور انعدام الأمن الغذائي، لا سيما في النيجر، وكذلك في مالي وموريتانيا. وترمز أزمة الغذاء الحالية إلى وابل الأزمات الإنسانية التي أُلّت بغرب أفريقيا. ويقال إن نحو ١٠ ملايين شخص تضرروا في منطقة الساحل وحدها، وأن ٨٠ في المائة منهم يعيشون في النيجر. ويزيد ضعف الأسر المعيشية الفقيرة أصلاً بسبب تكرار الإصابة بالأمراض من قبيل شلل الأطفال، والتهاب السحايا، والحصبة، وحمى لاسا. وتستحق مالي وموريتانيا اهتماماً خاصاً من المجتمع الدولي مع تضرر ٢٦٠.٠٠٠ و ٣٧٠.٠٠٠ من السكان في كل منهما على التوالي. وأدى إقرار السلطات الجديدة في النيجر بخطر انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية إلى نشوء بيئة مواتية بقدر أكبر للأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً من أجل

التصدي للشواغل الإنسانية في ذلك البلد. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، وجهت الأمم المتحدة وحكومة النيجر نداءً دولياً للحصول على ١٣٣ مليون دولار بهدف مساعدة المجتمعات المتضررة. وقد خصص مبلغ ٢٠,٥ مليون دولار خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام عن طريق الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ بغرض التخفيف من وطأة الأزمة الغذائية، ومساعدة المزارعين والرعاة، وتلبية الاحتياجات الصحية الطارئة في عدد من بلدان المنطقة. ولا تزال هناك حاجة إلى تقديم موارد للنداء الموحد لغرب أفريقيا لعام ٢٠١٠ الذي يسعى إلى الحصول على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار لدعم الأنشطة الغوثية في حالات الطوارئ في المنطقة، ومن ضمنها النيجر والبلدان المتضررة الأخرى. ويجري حالياً تمويل ٢٤ في المائة فقط من هذا المبلغ المستهدف. وهناك حاجة أيضاً إلى الموارد لتيسير تحركات موظفي المساعدة الإنسانية ونقل مواد الإغاثة بين غينيا وسيراليون وليبيريا. وخلال الزيارة التي قام بها جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى غرب أفريقيا في الفترة الممتدة من ٢٣ إلى ٢٨ نيسان/أبريل، أكد مجدداً على الحاجة إلى استراتيجيات طويلة الأجل وشاملة لمعالجة الطبيعة المتكررة والمعقدة لأزمة الغذاء وسوء التغذية في ذلك الجزء من منطقة الساحل وغرب أفريقيا عموماً. وفي الاتصالات التي أجراها مع أعلى القيادات السياسية والأطراف المؤثرة الأخرى، شدّد، في جملة أمور، على الحاجة إلى تعزيز التعاون بين مختلف العناصر الفاعلة المتزمنة بالعمل الإنساني، ولا سيما التعاون بين الحكومات المحلية والأمم المتحدة.

## باء - الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الحدود

١٩ - لا يزال القلق الشديد يساورني إزاء استمرار آفة الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا، هذا على الرغم من أن كميات المخدرات الشديدة المفعول التي صادرتها وكالات إنفاذ القانون الوطنية استمرت في التناقص أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وكما أبرزت في تقاريري السابقة، قد يكون ذلك حدث كنتيجة للعمليات المعقدة على نحو متزايد التي أطلقتها اتحادات تجار المخدرات وليس كنتيجة استجابات وطنية ودولية أكثر فعالية. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت غرب أفريقيا تشكل معبراً رئيسياً للاتجار بالكوكايين. وتفاقم انعدام الأمن في منطقة تنسم أصلاً بعدم الاستقرار بسبب استخدام الصحراء الكبرى كمعبر للمخدرات، ولا سيما الكوكايين والقنب، وظل معظم هذا النشاط خارجاً عن سيطرة قوات الأمن والدفاع الوطنية. ولا يزال القلق الشديد يساورني أيضاً لأن الشبكات الإرهابية وجماعات المتمردين قد تحني فوائد اقتصادية كبيرة من الأنشطة الإجرامية، بما فيها الاتجار

بالمخدرات والأسلحة. وتعكس الحالات المتكررة لخطف الأجانب في منطقة الساحل مقابل الحصول على فدية اتجاه بيعت على القلق.

٢٠ - وحظي الاتجار بالهيريون الذي شكل مدعاة للقلق الشديد في غرب أفريقيا لعقود عديدة، بالمزيد من الاهتمام في الأشهر الأخيرة، على إثر الزيادة في عمليات مصادرة هذه المادة في عدد من البلدان، بما فيها البلدان الخارجة من نزاعات. وتظهر التقارير الواردة من المؤسسات المتخصصة، بما فيها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أن اتحادات تجار الهيريون والكوكايين، يبدو أنها تعمل بصورة مستقلة، على الرغم من إمكانية لجوئها إلى الوسطاء أنفسهم من أجل اللوجستيات وغسل الأموال. وتؤكد الاتجاهات المتزايدة في الاستهلاك المحلي للكوكايين التي سلطت عليها الضوء تقارير السابفة أن المنطقة دون الإقليمية ليست مجرد معبر بل هي منطقة استهلاك أيضاً. وفي الدول التي تنتشر فيها البطالة ويسود فيها الاضطراب السياسي، قد يؤدي استهلاك الشباب للمخدرات إلى العنف.

٢١ - وظلت الحالة الأمنية في منطقة الساحل تتدهور خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وظل تهديد الأنشطة الإجرامية والإرهابية، بما في ذلك خطف الأجانب والهجمات على قوات الأمن الوطنية، وكذلك انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يقوض السلام والاستقرار الإقليميين. وقد هددت هذه الحالة أيضاً سلامة المدنيين. ولا يزال عدم القدرة الكافية للحكومات على التصدي للتحديات الأمنية التي تواجهها بصورة ملائمة مدعاة للقلق. وعلاوة على ذلك، أضعفت حالات التمرد التي تواجهها بعض الحكومات قدرتها على توفير الأمن القومي وإنفاذ القانون والنظام على أراضيها. وخلال اجتماع وزاري عقد بشأن هذه المسألة في الجزائر العاصمة في ١٦ آذار/مارس، اتفقت البلدان السبعة في منطقة الساحل - الصحراء الكبرى، وهي بوركينا فاسو، وتشاد، والجزائر، والجمهورية العربية الليبية، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، على التعاون في مكافحة أسباب انعدام الأمن وعوامله في منطقة الساحل وعلى الاستفادة من فرص المساعدة التقنية التي تتيحها الآليات المتعددة الأطراف، لا سيما تلك التي تنص عليها قرارات مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٤٥٦ (٢٠٠٣) و ١٩٠٤ (٢٠٠٩). وأعقب ذلك انعقاد اجتماع رؤساء أركان الجيش في البلدان نفسها في ١٤ نيسان/أبريل والذي أسفر عن إنشاء آلية إقليمية لتنسيق مكافحة الأنشطة الإرهابية.

## جيم - الحوكمة وحقوق الإنسان والمنظور الجنساني

٢٢ - على الرغم من بقاء معظم بلدان غرب أفريقيا مستقرة سياسياً خلال الفترة قيد الاستعراض، استمر عدد من التهديدات للعمليات الديمقراطية يعوق إمكانات تحقيق السلام

والأمن المستدامين في المنطقة دون الإقليمية. وتعرض التقدم المحرز في مجال تدعيم حقوق الإنسان وتعزيز المنظور الجنساني وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني للتقويض بسبب زيادة التوتر المتصل بالانتخابات والعنف ومكامن الضعف في معظم القوات المسلحة وقوات الأمن الوطنية. ويعكس ظهور الانقلابات في غرب أفريقيا التي ما فتئت أدينها والدور الرئيسي الذي تؤديه القوات المسلحة فيها العلاقات المدنية - العسكرية الشائكة في حالات فساد الحكم.

٢٣ - وأحرز بعض الدول تقدماً نحو تنظيم انتخابات سلمية وذات مصداقية في حين ظل التوتر والعنف في بلدان أخرى احتمالاً قائماً على الدوام. واستمر العديد من بلدان غرب أفريقيا في مواجهة محدودة توافر البيانات الموثوقة والمستكملة بشأن الاتجاهات الديمغرافية السائدة، وهو تحدٍ يغذي المنازعات على تسجيل الناخبين، من جملة مصاعب أخرى، ويؤثر سلباً على الجهود المبذولة لتعزيز السلام والنهوض بالحكم الديمقراطي.

٢٤ - وقد هدد أيضاً تصاعد التعصب الإثني والديني، وحركات التمرد المحلية، ومواصلة انتهاكات حقوق الإنسان في بعض البلدان، بما في ذلك ممارسة العنف ضد النساء والفتيات السلم والاستقرار على الصعيدين الوطني والإقليمي. وتضمنت العلامات المشجعة مشاركة المدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني في غينيا والنيجر في العملية الانتقالية السياسية، بما في ذلك التوعية بالمسألة الحرجة المتعلقة بالأزمة الغذائية. ومقارنة بعام ٢٠٠٥، كشفت الانتخابات الرئاسية في توغو التي جرت في ٤ آذار/مارس ٢٠١٠ عن انخفاض مشجع في انتهاكات حقوق الإنسان. ويُعزى هذا جزئياً إلى الجهود الإقليمية المقترنة بجهود الأمم المتحدة، في الفترة السابقة للانتخابات، من أجل توفير التدريب لقوات الأمن والشباب وكذلك توعية الرأي العام بشأن السلام واحترام حقوق الإنسان أثناء العمليات الانتخابية. وبتزايد الاهتمام بتعزيز مشاركة المرأة في جهود السلام والأمن داخل المنطقة دون الإقليمية. وأحرزت كوت ديفوار وليبيريا تقدماً مطّرداً في تنفيذ خطتهما الوطنية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأعلنت سيراليون الخطة الخاصة بها في ١٢ حزيران/يونيه، في حين تضع كل من غينيا - بيساو وغينيا حالياً خطتهما في صيغتهما النهائية.

## رابعاً - أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

٢٥ - ركّز مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، علاوة على المساعي الحميدة التي قام بها في الفترة المشمولة بالتقرير والمبينة في الفرع الثاني من هذا التقرير على عدد من المسائل الحرجة منها الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

## ألف - التعاون بين مؤسسات الأمم المتحدة

٢٦ - واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا تعزيز تبادل المعلومات والروابط المشتركة بين كيانات الأمم المتحدة العاملة في غرب أفريقيا بشأن التهديدات العابرة للحدود والإقليمية للسلام والأمن. ونظم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا الاجتماع السادس لمكاتب الأمم المتحدة الإقليمية وكياناتها الأخرى التي يوجد مقرها في داكار في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ لمناقشة المستجدات السياسية في المنطقة دون الإقليمية ومواصلة تنسيق الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة وكذلك انعدام الأمن الغذائي. واستعرض الاجتماع الثامن عشر الرفيع المستوى لرؤساء بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة في غرب أفريقيا، الذي نظمه مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في داكار في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٠، التطورات السياسية الأخيرة والسابقة لإجراء الانتخابات في ليبيريا، وكوت ديفوار، وغينيا - بيساو، وسيراليون، والنيجر، وغينيا، وتوغو. وعلى إثر هذه الاجتماعات، أقرت وكالات الأمم المتحدة بالأثر المزعزع للاستقرار الذي تحدثه الأزمات المحلية على المنطقة دون الإقليمية بأكملها ووافقت على العمل معاً لدعم الجهود الوطنية المبذولة من أجل إجراء انتخابات سلمية ونزيهة، وكذلك إصلاح قطاع الأمن. وأتاحت هذه الاجتماعات أيضاً لكيانات الأمم المتحدة في المنطقة، مع مراعاة ولاية كل منها، الفرصة لتحديد سبل مواجهة التهديدات التي يطرحها كل من الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، والاتجار بالمخدرات، والاتجار بالبشر، وتغير المناخ، والأنشطة الإرهابية، وانعدام الأمن الغذائي مع التركيز على منطقة الساحل. وكنتيحة لهذه الاجتماعات، تقدم وكالات الأمم المتحدة الدعم النشط للفريق العامل الإقليمي المعني بالأمن الغذائي والتغذية الذي أنشأته المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة في إطار عملية النداء الموحد لغرب أفريقيا. ويقوم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا أيضاً بإعداد مبادرة إقليمية تستهدف إلى تعزيز الروابط بين التدخلات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية في منطقة الساحل وتيسير وضع إطار شامل لمنع التزاعات في هذه المنطقة، بالتعاون مع جميع وكالات الأمم المتحدة المعنية. وتصدياً لأزمة الغذاء، واصل ممثلي الخاص العمل عن كثب مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وهيئات الأمم المتحدة الأخرى لكفالة مواصلة رصد الحالة.

٢٧ - نظم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا اجتماعاً مع المنسقين المقيمين من بلدان ساحل غرب أفريقيا (بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر) والمديرين الإقليميين لكيانات الأمم المتحدة في ١٢ نيسان/أبريل، بهدف متابعة توصيات الاجتماع السادس لمكاتب الأمم المتحدة الإقليمية التي تتخذ من داكار مقراً لها والمتعلقة بسبل مساعدة المنطقة دون الإقليمية في التصدي للتحديات التي تواجه بلدان الساحل. وأعاد الاجتماع تأكيد الدور الرئيسي

للمكتب باعتباره همزة الوصل بين منظومة الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ووافق على ما يلي: (أ) إجراء تحليلات مشتركة بشأن القضايا الشاملة في الساحل، مثل الأمن الغذائي؛ (ب) تنظيم محفل إقليمي، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من أجل إجراء مشاورات؛ (ج) الدعوة إلى قيام مجلس الأمن بزيارة لغرب أفريقيا لإظهار دعمه للجهود السلمية الجارية في المنطقة دون الإقليمية. وأسفر الاجتماع أيضا عن صقل مبادرة الأمم المتحدة المقترحة المشتركة بين الوكالات بشأن الساحل.

٢٨ - وعزز المكتب جهود الأمم المتحدة لمعالجة الحالة الإنسانية في المنطقة دون الإقليمية عن طريق عقد اجتماع في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٠، لرؤساء الوكالات الإقليمية للأمم المتحدة لمناقشة الذي من المحتمل أن يصبح أكبر نقص في الحبوب في عقد كامل، مع التركيز بصفة خاصة على النيجر. وشدد المشاركون على الحاجة لتعزيز التضامن دون الإقليمي مثل رفع الحواجز الجمركية بين بلدان الساحل بهدف تيسير الإمداد الغذائي داخل المنطقة دون الإقليمية.

٢٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمل المكتب بصورة وثيقة مع إدارة الشؤون السياسية دعماً لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب بهدف النهوض باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء. وتوصي الاستراتيجية بمجموعة من التدابير لمعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب وتعزيز قدرات الدول، وتقدم مؤشرات ذات صلة لكيفية التعامل مع انعدام الأمن في الساحل. وتتولى فرقة العمل بالتعاون مع إدارة الشؤون السياسية ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وضع الصيغة النهائية المتعلقة بالتنفيذ الفعال للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب في الساحل، والتي تولي الأولوية للملكية المحلية وللزعامة المحلية.

٣٠ - وعُقد المؤتمر الاستشاري الثاني بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنسقي الأمم المتحدة المقيمين في غرب أفريقيا في داكار في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠، بمشاركة مديري مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية، وقاموا بمتابعة استعراض سبل تحسين التنسيق والترابط الاستراتيجيين لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى معالجة التحديات الرئيسية التي تواجه غرب أفريقيا بأفضل طريقة وتعزيز الاستقرار والتنمية في المنطقة دون الإقليمية. واقترح الاجتماع تعديل خطة العمل المشتركة بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا لكي تشمل المسائل الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. وسيجري إمعان النظر في تلك المسألة خلال تنقيح خطة العمل المشتركة بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا.

٣١ - ومُثل المكتب في الاجتماع دون الإقليمي الرابع لرؤساء الوحدات الميدانية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والذي عُقد في ميامي في الفترة من ٣ إلى ٥ شباط/فبراير، والذي استعرض حالة حقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية، مع التركيز على حقوق الإنسان في العمليات الانتخابية؛ ومكافحة الإفلات من العقاب؛ والمنظور الجنساني وحقوق الإنسان في سياق الذكرى السنوية العاشرة لصدور قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وحملة الأمين العام لإنهاء العنف الموجه ضد المرأة، والاتجار بالبشر، والهجرة، وتغير المناخ. واعتمد الاجتماع خطة عمل مشتركة بشأن حقوق الإنسان لكيانات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا.

## باء - التعاون مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين

٣٢ - يعد التصميم الظاهر للمنظمات الإقليمية (الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي) على استعادة الحكم الديمقراطي في المنطقة وتعزيزه، بدعم من الأمم المتحدة، مشجعاً للغاية. وجرى متابعة هذه الشراكة أيضاً خلال مشاركة المكتب في مختلف الاجتماعات والمحافل، بما في ذلك اجتماع فريق الاتصال الدولي لغينيا، ومؤتمر القمة العادي السابع والثلاثين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقود في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٠ في أبوجا، والاجتماع السابع والعشرين للجنة رؤساء هيئات أركان قوات الدفاع التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقودة في كوتونو في الفترة من ١٤ إلى ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠، والذي قدم خلاله المكتب منظور الأمم المتحدة في المناقشات المتعلقة بسيادة التحديات الأمنية في المنطقة دون الإقليمية. وفي إطار دعمه للجماعة الاقتصادية، يقوم المكتب حالياً بمساعدة الجماعة الاقتصادية على تنقيح بروتوكولها بشأن الديمقراطية والحكم الرشيد. وتقوم المؤسسات في الوقت الحالي بمناقشة مشروع الوثيقة.

٣٣ - وفي جهد يرمي إلى تعزيز تعاونه مع اتحاد نهر مانو، أوفد المكتب بعثة إلى أمانة الاتحاد في فريتاون في الفترة من ٥ إلى ١٢ آذار/مارس، لتحديد مجالات التعاون بين المنظمتين لتعزيز السلام والاستقرار. وكنتيجة لذلك، يجري حالياً وضع إطار مشترك للتعاون في مجالات مثل الترويج لإجراء انتخابات دون عنف، وإصلاح القطاع الأمني، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة وكذلك تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

## جيم - القضايا العابرة للحدود والشاملة

### الحكم الرشيد وإصلاح قطاع الأمن

٣٤ - عزز مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، في الفترة المشمولة بالتقرير، دعمه لجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتولى تيسير أعمال كيانات الأمم المتحدة بشأن إصلاح القطاع الأمني في غرب أفريقيا، مع كفالة الاتساق العام مع الرؤية القارية للاتحاد الأفريقي. واستضاف في ١٨ و ١٩ شباط/فبراير في داكار، اجتماع مع الجماعة الاقتصادية دعماً لتطوير الإطار الإقليمي لغرب أفريقيا وخطة العمل بشأن إدارة القطاع الأمني وإصلاحه. وقدم الاجتماع المشترك للمكتب والجماعة الاقتصادية، والذي سيقته حلقة عمل نظمتها شبكة القطاع الأمني الأفريقي ومركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة، مداخلات بشأن صياغة خطة عمل الجماعة الاقتصادية، وأوصى بإنشاء محفل إقليمي للعاملين في إصلاح القطاع الأمني وخبرائه. ومهد أيضاً الأساس للجهود المشتركة بين الجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن إصلاح القطاع الأمني في غينيا.

٣٥ - وجرى وضع خطة البعثة المشتركة بين الجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلى غينيا لمدة ثلاثة أشهر لتقييم القطاع الأمني برئاسة الجماعة الاقتصادية وبدعم من الأمم المتحدة (مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ومكتب منع الأزمات والإنعاش التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة عمليات حفظ السلام، وفريق الأمم المتحدة القطري) وجرى تعزيزها في وقت لاحق بفريق الخبراء المتحددين من الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية والذي قدم مشورة وتوجيه يتسمان بالخبرة إلى السلطات المؤقتة. وبدأت البعثة زيارتها في ١ شباط/فبراير في كوناكري واختتمتها في ٤ أيار/مايو بتقديم ممثلي الخاص لتقرير إلى رئيس غينيا المؤقت باسم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

### الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة

٣٦ - استمر مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعم المبادرات والجهود الرامية إلى منع ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في غرب أفريقيا. وساند المكتب اللجنة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في جهودها لوضع خطة عمل إقليمية، ولا سيما من خلال إنشاء مكتب المستشار الخاص لرئيس اللجنة في مجال المخدرات والجريمة. واكتملت المرحلة التحضيرية لإنشاء وحدات عبر وطنية للجريمة في سياق مبادرة ساحل غرب أفريقيا، والتي بدأت بإطلاق المبادرة في نيويورك في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٩، ببعثتي التقييم الموفدتين إلى غينيا - بيساو وكوت ديفوار في أوائل

عام ٢٠١٠، والتي شارك فيها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. واعتمدت البلدان الرائدة (كوت ديفوار، وغينيا - بيساو، وليبيريا، وسيراليون) تقريراً موحداً عن هذه المرحلة خلال الاجتماع الوزاري بشأن المبادرة الذي عُقد في فريتاون في ١٧ شباط/فبراير والذي شارك فيه المكتب. وتمثلت نتيجة ذلك الاجتماع في التوقيع على التزام فريتاون بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية في غرب أفريقيا ووفر ذلك دعماً سياسياً لتنفيذ المبادرة. وأكد المسؤولون المشاركون التزام بلدانهم بالتصديق على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة لدعم التعاون عبر الحدود وإنشاء وحدات عبر وطنية للجريمة وتنفيذها. وبدأ التطور التنفيذي للمبادرة في أعقاب ذلك الاجتماع الوزاري. واستناداً إلى نتيجة الاجتماعات المتعددة فيما بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة والوارد وصفها في الفرع الرابع - ألف، واصل المكتب التركيز على تعبئة الإرادة السياسية من أجل مشروع المبادرة وتنسيق مدخلات الأمم المتحدة فيه، بما في ذلك بواسطة وضع خطة عمل مشتركة بين الوكالات والتي من المتوقع اعتمادها في منتصف عام ٢٠١٠، بالتنسيق الوثيق مع الشركاء الآخرين في المبادرة، وهم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وإدارة عمليات حفظ السلام، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، وكذلك مع بعثات السلام المعنية التابعة للأمم المتحدة (مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار).

### حقوق الإنسان والمنظور الجنساني

٣٧ - واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا دعم وتيسير أنشطة الفريق العامل الإقليمي المعني بالمرأة والسلام والأمن في غرب أفريقيا والذي أنشئ في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، بما في ذلك تيسير اجتماعاته الشهرية. وفي ٨ شباط/فبراير، قام ممثلي الخاص ومدير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لأفريقيا بإعطاء إشارة البدء في نشر دليل المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان والمنظور الجنساني في غرب أفريقيا، والذي تولى المكتب نشره والترويج له على نطاق واسع في المنطقة دون الإقليمية. وأتاح الاحتفاء بذلك فرصة للمكتب وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وأعضاء آخرين بالفريق العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن لاستعراض واعتماد خطة العمل السنوية المشتركة لعام ٢٠١٠ لتنفيذ حملة الأمين العام لإنهاء العنف ضد المرأة.

٣٨ - ودعماً لشراكته مع الاتحاد الأفريقي، حضر المكتب المؤتمر الثاني المعني بمسألة عقوبة الإعدام في أفريقيا، المعقود في كوتونو، في الفترة من ١٢ إلى ١٥ نيسان/أبريل، والذي تولت

تنظيمه المفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب لشمال وغرب أفريقيا. وأوصى المؤتمر بوضع بروتوكول للاتحاد الأفريقي بشأن إلغاء عقوبة الإعدام. وبصفته الكيان الوحيد من الأمم المتحدة الذي حضر المؤتمر، قام المكتب بتوعية المشاركين بشأن منظور المنظمة للإلغاء التدريجي لعقوبة الإعدام، وفقا لما ورد في قرار الجمعية العامة ١٤٩/٦٢، المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بشأن وقف استخدام عقوبة الإعدام. وحضر المكتب أيضا المؤتمر الإقليمي الأفريقي بشأن البروتوكول الاختياري المرفق باتفاقية مناهضة التعذيب الذي شاركت في تنظيمه في داكار يومي ٢٧ و ٢٨ نيسان/أبريل المفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ورابطة منع التعذيب، ومنظمة العفو الدولية. واعتمد المؤتمر استراتيجية من ٨ نقاط للتصديق العام والتنفيذ الفعال للبروتوكول الاختياري في أفريقيا. وطلب إلى ممثلي الخاص المساعدة في الترويج لحملة دعائية للتصديق العالمي على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب في أفريقيا.

٣٩ - ونظم المكتب على هامش الدورة السابعة والأربعين للمفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان المعقودة في بنجول في الفترة من ١٢ إلى ٢٦ أيار/مايو، سلسلة من مناقشات الأفرقة مع الاتحاد الأفريقي وخبراء حقوق الإنسان بشأن القضايا المواضيعية لحقوق الإنسان والتي تؤثر على السلام والأمن. بما في ذلك تغير المناخ، والفقر، والاتجار بالأشخاص والمرأة، والسلام والأمن. وخلال مناقشات الأفرقة دعا المشاركون المكتب إلى العمل مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومكتب مفوضية حقوق الإنسان، والاتحاد الأفريقي لتنظيم مؤتمر إقليمي بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويعتزم المكتب عقد هذا المؤتمر في النصف الثاني من عام ٢٠١٠.

## دال - اللجنة المشتركة للكاميرون ونيجيريا

٤٠ - خلال الفترة المستعرضة، واصل المكتب تقديم الدعم لترسيم الحدود بين الكاميرون ونيجيريا. واستمر العمل الميداني على الرغم من أن لجنة الكاميرون ونيجيريا المشتركة لم تكن قادرة على عقد دورتها السادسة والعشرين كما كان مقررا أصلا في ٤ و ٥ آذار/مارس ٢٠١٠ بسبب مشاكل تقنية. ووافق الكاميرون ونيجيريا حتى الآن على مسافة يبلغ طولها الإجمالي ١ ٣٦٤ كيلومترا من الحدود البرية التي من المقدر أن تبلغ ١ ٩٥٠ كيلومترا. واستمرت أنشطة وضع العلامات الحدودية تحت إدارة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع الوصول حاليا إلى تحديد نحو ١٧٥ كيلومترا من الحدود بصفة دائمة.

٤١ - وسيتوقف استكمال جميع أنشطة تعيين الحدود على كفالة استمرار التمويل من المصادر الخارجة عن الميزانية بالنسبة للعقود المتبقية لتعيين الحدود. وسينتهي الاتفاق مع المفوضية الأوروبية التي تقدم حاليا الأموال لاستكمال أنشطة تعيين الحدود في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

٤٢ - وتمت زيادة تعزيز التزام الكاميرون ونيجيريا بالحفاظ على علاقات الحوار الطيبة بحضور رئيس نيجيريا جودلاك جوناثان في احتفالات اليوم الوطني للكاميرون في ٢٠ أيار/مايو. وفي أعقاب ذلك، وفي ٢٧ أيار/مايو، أوفد الرئيس بول بيا رئيس الكاميرون وزيره المفوض لشؤون القضاء إلى نيجيريا، لمناقشة المسائل التي تحظى باهتمام مشترك. بما في ذلك جميع المسائل المتعلقة ذات الصلة بالانسحاب ونقل السلطة في شبه جزيرة باكاسي.

## خامسا - ملاحظات وتوصيات

٤٣ - يسرني أن أشير إلى التقدم المحرز في بعض بلدان غرب أفريقيا في مجال تعزيز السلام والحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان. ومع ذلك استمر تقويض هذه الاتجاهات الإيجابية بسبب تحديات الحوكمة. وتدعو الحالة المعروضة في هذا التقرير منطقة غرب أفريقيا وشركائها إلى مواصلة بذل المزيد من الجهود في تدعيم الحكم الرشيد واحترام سيادة القانون، وكذلك التشجيع على تهيئة بيئة مواتية للنمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر.

٤٤ - وينبغي على بلدان غرب أفريقيا، بعد انقضاء عشر سنوات على إعلان الأهداف الإنمائية للألفية، وخمس سنوات من الموعد المحدد لإنجازها في عام ٢٠١٥، أن تقوم بتقييم التقدم المحرز نحو تحقيقها والتعجيل به. وكما أوصى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في تقريرهما الأخير المعنون الأهداف الإنمائية للألفية بعد الأزمة، ويتعين على بلدان غرب أفريقيا إيلاء الأولوية إلى تهيئة بيئة مواتية للأنشطة الاقتصادية، وتخفيف حدة الفقر، وتعزيز دعم الإصلاحات المؤسسية، وتحقيق الأهداف الإنمائية، وأن تواصل التركيز عليها.

٤٥ - وألاحظ مع التقدير التعاون المعزز بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والمنظمات الإقليمية، لا سيما مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، كما تمثل ذلك في الزيادة الملحوظة في عدد المبادرات والأنشطة المشتركة في مجال الدبلوماسية الوقائية، وإصلاح القطاع الأمني، وإدارة النزاعات. ومما أدى إلى تشجيعي أيضا التعاون المعزز فيما بين كيانات الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية والذي يرمي إلى تقديم دعم أفضل لجهود المنطقة دون الإقليمية في مجال تعزيز الحوكمة والتصدي للتحديات الإنسانية.

٤٦ - وأرحب بمبادرة العناصر الفاعلة الإنمائية والإنسانية لاتخاذ إجراءات مشتركة دعماً للحكومات والشعوب المتأثرة بأزمة الغذاء. وأناشد الدول الأعضاء تقديم دعم عاجل وسخي من أجل العمليات الإنسانية في منطقة الساحل من خلال عملية النداء الموحد والآليات الأخرى، بغية تلافي وقوع أزمة إنسانية كبرى، مما قد يؤدي إلى وقوع نزاعات عنيفة، ومعاناة وخسائر بشرية. وتجاوزاً للاستجابات الطارئة القصيرة الأجل، تتطلب الطبيعة المتكررة والمعقدة للأزمة الغذائية وسوء التغذية في هذا الجزء من الساحل وغرب أفريقيا إلى وضع استراتيجيات وسياسات شاملة طويلة الأجل ترمي إلى معالجة الأسباب الجذرية بطريقة متسقة ومستدامة، بما في ذلك اتخاذ تدابير للتأهب.

٤٧ - وأدعو زعماء غرب أفريقيا إلى تعزيز سياساتهم الوطنية لمكافحة الأنشطة الإجرامية والتهديدات الإرهابية عبر الحدود، ولا سيما في منطقة الساحل. وأثني على قرار بلدان الساحل بمكافحة انعدام الأمن في هذه المنطقة بطريقة متكاملة ومتناسقة. ويستلزم البعد العابر للحدود للأنشطة الإجرامية والتهديدات الإرهابية في منطقة الساحل إلى وضع نهج إقليمي لتعزيز السياسات الوطنية، كما أوصى البيان الرئاسي لمجلس الأمن (S/PRST/2009/20) المؤرخ ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩. وفي إمكان بلدان وشعوب الساحل مكافحة الأنشطة الإرهابية والجريمة المنظمة بطريقة أكثر اتساقاً بالفعالية من خلال إقامة شراكات قوية وتعاون عبر الحدود. وستضع الأمم المتحدة استجابة أكثر تناسقاً بشأن الساحل، بما في ذلك تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب في المنطقة.

٤٨ - وفي حين أن عدداً متزايداً من البلدان في المنطقة دون الإقليمية تجري انتخابات منتظمة، فإنه لا يزال هناك مجال لتحسين الأطر التي تجري فيها هذه الانتخابات. وينبغي إبقاء التطورات في المنطقة قيد النظر الفعلي، نظراً لأنه من المقرر إجراء عدد كبير من الانتخابات في غرب أفريقيا في المستقبل القريب. وفي هذا السياق، أود أن أجدد نداءاتي السابقة لاتخاذ جميع التدابير الممكنة لخفض احتمالات العنف المصاحب للانتخابات في غرب أفريقيا. وستواصل الأمم المتحدة رصد الحالة والاضطلاع بدور نشط في هذه المنطقة.

٤٩ - ويساورني القلق أيضاً بشأن التنفيذ البطيء لدورة تعدادات عام ٢٠١٠ في غرب أفريقيا. وتشمل أسس الديمقراطية والسلام اتخاذ القرارات المستنيرة بشأن القضايا المتعلقة بالسياسات والبرمجة الاقتصادية، مما يتطلب معرفة جيدة بحجم وتوزيع السكان المستهدفين. ويمكن للتعدادات المنتظمة للسكان أن تكون مفيدة أيضاً كأدوات للرصد من أجل منع النزاعات، والحكم الرشيد، وتخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتطلب إجراء التعدادات التزاماً وقيادة وملكية يتسمون بالقوة على المستوى الوطني. وأناشد سلطات

غرب أفريقيا كفالة إجراء التعدادات السكانية على أساس منتظم. ويعتبر الاستثمار في التعدادات المنتظمة والموثوق بها، بما في ذلك السجل المدني، جزءاً من التزام الأمم المتحدة بجعل الحوكمة في غرب أفريقيا مشروعة وشفافة وخاضعة للمساءلة. وستواصل الأمم المتحدة تقديم المساعدة إلى بلدان غرب أفريقيا في مجال بناء القدرات وتعبئة الموارد من أجل إجراء التعدادات السكانية.

٥٠ - وتعد أيضاً التقارير عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية مسألة تثير القلق. وفي ضوء حساسية العنف المتعلق بالعقيدة الدينية وذي الأساس العرقي، أهيب بالحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، وزعماء المجتمعات المحلية وضع آليات، بدعم من المجتمع الدولي، لمعالجة حالات التوتر. وأناشد أيضاً بلدان غرب أفريقيا العمل، في تعاون وثيق مع كيانات الأمم المتحدة المختصة والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية، من أجل وضع خطة عمل إقليمية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

٥١ - ولقد شعرت بالتشجيع عندما رأيت أن الحالة في غينيا قد تطورت بصورة إيجابية في الأشهر الستة الماضية. وأرحب بحقيقة أن السلطات الانتقالية الغينية أبقت على تاريخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠ الذي اقترحته لجنة الانتخابات الوطنية المستقلة لإجراء الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية والجهد المبذول للقيام بإصلاح القطاع الأمني بدعم من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة. وتحتاج غينيا أيضاً إلى الدعم من أجل وضع وتنفيذ خطط إنمائية طويلة الأمد.

٥٢ - ولقد شعرت بالتشجيع لحقيقة أن حكومة النيجر قد اعترفت بوجود أزمة غذائية وتعمل على إعادة الحكم الديمقراطي ومعالجة الأزمة الإنسانية في البلد. وشعرت بالتشجيع أيضاً لرؤية السلطات الانتقالية مصممة على أن تكون الفترة الانتقالية أقصر ما يمكن وعدم خوض الانتخابات المقبلة. وتحتاج النيجر إلى دعم من شركائها الدوليين للتصدي للتحديات الاجتماعية - الاقتصادية التي تواجهها.

٥٣ - ولا تزال هناك حاجة إلى التركيز على المساعي الحميدة في مجال الدبلوماسية الوقائية وإدارة النزاعات، وقضايا الحوكمة، بما في ذلك إصلاح قطاع الانتخابات والأمن، على أن يؤخذ في الحسبان التحديات ذات الأوجه المتعددة في المنطقة دون الإقليمية. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا الاضطلاع بدور العامل الحفاز لمساعدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو على تعزيز قدراتهما للتدخل بصورة أكثر اتساقاً بالفعالية لمنع المنازعات وإدارة الأزمات. وستقدم إليهما المساعدة أيضاً لوضع نهج إقليمي متكامل في المجالات ذات الأولوية مثل الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان، والمنظور

الجنساني. وعلاوة على ذلك سيسعى المكتب، مع شركائه في غرب أفريقيا، إلى إدماج الأبعاد الإنسانية والإنمائية بطريقة فعالة في استراتيجيات منع وإدارة النزاعات.

٥٤ - وعلى الرغم من بدء تنفيذ الخطة الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فإن هناك المزيد الذي يتعين القيام به لمعالجة المشكلة المستمرة والمتفشية للاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا الاضطلاع بدور نشط في مجال بذل الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة الاتجار بالمخدرات، لا سيما دعماً لتنفيذ خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومشروع مبادرة ساحل غرب أفريقيا. وعلاوة على التشغيل المستمر لمشروع مبادرة ساحل غرب أفريقيا، أشجع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وشركائها الدوليين على العمل من أجل تنفيذ جميع الجوانب الأخرى لخطة العمل الإقليمية. ولكي يضطلع المكتب بدوره بالكامل في هذا الصدد، فإنه سيحتاج إلى تعزيز قدرته التقنية والاستراتيجية في مجال تقديم المشورة إلى الشرطة. وأوصى بأن تنعكس هذه القدرة المعززة في الولاية التالية للمكتب.

٥٥ - وأحيط علماً أيضاً مع التقدير بالتقدم الكبير الذي أحرزته حتى الآن الكامبيرون ونيجيريا في عملية تعيين الحدود بينهما. وأثني على الرئيسين بول بيا رئيس الكامبيرون وجودلاك جوناثان رئيس نيجيريا لجهودهما التي لا تعرف الكلل والتي ترمي إلى بناء علاقات حسن الجوار بين بلديهما وشعبيهما. وستواصل اللجنة المشتركة بين الكامبيرون ونيجيريا ولجنة المتابعة الاضطلاع بدور نشط في دعم العملية بهدف التغلب على التحديات المتبقية وتمهيد الطريق لإنهاء هذا المثال غير المسبوق لتسوية النزاع وبناء السلام.

٥٦ - وختاماً، أود أن أعيد تأكيد تقديري لدول غرب أفريقيا، وللجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولالاتحاد الأفريقي، ولاتحاد نهر مانو لتعاونهم المستمر. وأتقدم أيضاً بالشكر لكيانات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا، ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الآخرين على تعاونهم المستمر مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا لتنفيذ ولايته. وأود أن أوجه الشكر إلى ممثلي الخاص، سعيد جنيت، ولا سيما لدوره الحيوي خلال المفاوضات في غينيا، وكذلك إلى موظفي مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا واللجنة المشتركة للكامبيرون ونيجيريا لإسهامهم القيم في إقرار السلام والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية.